

بعد انتهاء ولايته طارق النبراوى يعطل نقابة المهندسين ويفتح الطريق لحماية الفساد فى "يوتين"



الاثنين 30 مارس 2026 09:00 م

انتهت انتخابات نقابة المهندسين المصرية بجميع مراحلها وأعلنت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات أسماء الأعضاء الفائزين كما فاز الدكتور محمد عبدالغنى بمقعد نقيب المهندسين وانتهت ولاية المهندس طارق النبراوى رسمياً إلا أن النبراوى واصل ممارسة صلاحيات النقيب بعد إعلان النتيجة وهو ما فتح أزمة جديدة داخل النقابة بعد لحظة كان يفترض أن تشهد تسليم السلطة وبدء المرحلة الجديدة

تحول هذا المشهد سريعاً إلى حالة تعطيل واضحة داخل النقابة بعدما فوجئ المهندسون بصدور قرارات جديدة من النبراوى من دون إعلان أسبابها وبالتزامن مع تمسكه بالمنصب رغم انتهاء ولايته وهو ما دفع قطاعات داخل النقابة إلى الربط بين استمرار هذا الوضع وبين محاولات لعرقلة اعتماد النتائج وتعطيل انعقاد المجلس الجديد وفتح الباب أمام بقاء ملفات شائكة من دون حسم

قرارات بعد انتهاء الولاية تثير أزمة شرعية داخل النقابة

ثم صدر يوم 18 مارس 2026 قرار منع دخول هانى عبدالغنى المحامى بالنقض ومدير عام الإدارة القانونية السابق إلى مقر النقابة بعدما كان النبراوى قد أصدر من قبل قراراً بوقفه عن العمل من دون أسباب معلنة وهو ما دفع عبدالغنى إلى إقامة دعوى قضائية انتهت بخسارة النقابة لتتحول الواقعة من خلاف إدارى إلى ملف قانونى يفاقم أزمة الشرعية داخل النقابة

ويكتسب اسم هانى عبدالغنى ثقله فى هذه الأزمة لأنه محام بالنقض ومدير سابق للإدارة القانونية وهو ما يجعل موقعه جزءاً مباشراً من ملفات التقاضى والإجراءات الداخلية داخل النقابة ولذلك فإن استبعاده بقرار جديد بعد خسارة النقابة لدعواها القضائية أعاد طرح سؤال واضح حول أسباب الخلاف الحقيقى بين النقيب السابق ومدير الشؤون القانونية السابق ودلالات توقيت القرار

وبعد ذلك لم يعد الجدل متعلقاً بقرار وظيفى منفصل لأن المهندسين ربطوا بين منع مدير الإدارة القانونية السابق من الدخول وبين استمرار النبراوى فى إصدار قرارات بعد انتهاء ولايته وهو ما جعل الأزمة تبدو امتداداً لمحاولة فرض أمر واقع داخل النقابة رغم أن إعلان النتيجة كان يجب أن ينهى هذه الصلاحيات وأن ينقل الملف بالكامل إلى النقيب المنتخب

وفى هذا السياق يرى الخبير القانونى والمحامى بالنقض هانى عبدالغنى وفق موقعه ومساره داخل النقابة أن القرارات التى تصدر من دون أسباب معلنة وتخسر النقابة بسببها أمام القضاء تكشف خللاً فى إدارة الملف القانونى داخل المؤسسة وتؤكد أن استمرار هذا النهج بعد انتهاء الولاية لا ينتج إلا مزيداً من الارتباك الإدارى وتعطيل الأعمال والخصومات القضائية داخل النقابة

الطعون على الشعب الهندسية تكشف مساراً موازياً للتعطيل

ثم كشفت مصادر داخل النقابة أن النبراوى اعترض على نتيجة الفائزين بعضوية الشعب الهندسية بعدما تقدم بعض الراسبين بطعون إليه بصفته نقيب المهندسين رغم أن إعلان النتيجة كان قد حسم انتهاء ولايته بالفعل وهو ما أثار اعتراضات واسعة لأن هذا المسار لم يبد قانونياً فى نظر عدد من المهندسين الذين رأوا أن الجهة المختصة بنظر تلك الطعون هى القضاء الإدارى

وبحسب المصادر تقدم المهندس كريم الكسار يوم 19 مارس 2026 بطلب لوقف إجراءات اعتماد نتيجة انتخابات مجلس شعبة ميكانيكا مع طلب تشكيل لجنة خاصة لإعادة فرز وتجميع الأصوات الخاصة بالشعبة غير أن هذا الطلب جاء بعد إعلان نتيجة نقيب المهندسين كما أن الكسار لجأ بالفعل إلى القضاء وخسر الطعون فى شقه العاجل وهو ما ضاعف الشكوك حول جدوى اللجوء إلى النقيب السابق

ويكشف هذا التطور أن الأزمة تجاوزت مجرد خلاف انتخابي لأن تقديم الطعون إلى النبراوى بعد انتهاء ولايته منح النقيب السابق دورًا لا يملكه قانونيًا بحسب رواية المعارضين داخل النقابة ولذلك رأى مهندسون أن قبول هذا المسار أو التعامل معه يفتح بابًا لتعطيل اعتماد النتائج النهائية ويؤخر انتقال السلطة إلى المجلس الجديد الذى يفترض أن يبدأ مباشرة بعد إعلان النتيجة

وفى هذا الإطار يمثل اسم المهندس كريم الكسار رأيًا حاضرًا فى هذا الملف لأنه كان صاحب الطلب المرتبط بوقف اعتماد نتيجة شعبة ميكانيكا غير أن خسارة الطعن العاجل أمام القضاء جعلت الاعتراض الذى قُدم إلى النقيب السابق محل مساءلة إضافية من داخل النقابة حيث رأى مهندسون أن التمسك بهذا المسار بعد الحكم القضائى يطيل الأزمة ولا يحلها

ومن زاوية أوسع يوضح الخبير النقابى والمهندس الاستشارى معدوح حمزة فى مواقف معلنة سابقة تخص النقابات المهنية أن أى نزاع انتخابى لا يحسمه صاحب الولاية المنتهية بل تحسمه الجهة القضائية المختصة لأن تجاوز هذا الأصل يفتح المجال أمام استبقاء النفوذ الإدارى بعد سقوط صفته القانونية وهو ما يطابق الاعتراض الذى يطرحه مهندسون على ما جرى داخل نقابة المهندسين الآن

كشوف الفائزين وملف يوتين يوسعان الاتهامات ضد النبراوى

ثم ظهرت سقطة أخرى بعد نشر الصفحة الرسمية لنقابة المهندسين بيانًا يفيد باعتماد النقيب السابق لنتيجة الانتخابات تمهيدًا لإرسالها إلى وزير الرى غير أن البيان لم يدرج ضمن الاعتماد كشوف الفائزين بمقاعد الشعب الهندسية وهو ما أثار سخرية عدد من المهندسين الذين اعتبروا أن هذا الحذف لا يمكن فصله عن محاولة تعطيل اعتماد نتائج الشعب

وبعد ذلك زادت حدة الاعتراضات لأن صورًا منشورة أظهرت توقيع النبراوى على اعتماد نتائج تخص شعبة كيمياء ونووية وهو ما اعتبره مهندسون تناقضًا مباشرًا مع استبعاد كشوف الفائزين بمقاعد الشعب من البيان المنشور ولذلك شددت المصادر على أن قرار الاعتماد يجب أن يشمل جميع النتائج قبل رفعه إلى وزير الرى وإلا تحول الإجراء إلى باب جديد للتعطيل

وفى قلب هذا الجدل برزت شركة يوتين بوصفها إحدى الملفات التى يربط مهندسون بينها وبين استمرار النبراوى فى تعطيل انعقاد مجلس النقابة إذ قال المهندس أحمد مصطفى من شعبة الغزل والنسيج إن النقيب السابق يريد وقف جمعية يوتين حتى تضع على النقابة فرصة استعادة حصتها فى الشركة مرة أخرى وهو اتهام مباشر يضع ملف الشركة داخل صلب الأزمة النقابية

ثم أكد أحمد مصطفى فى تصريحات صحفية أن دور النبراوى كان يجب أن ينتهى يوم إعلان نتيجة انتخابات المهندسين عند حدود اعتماد النتائج وإرسالها إلى وزير الرى غير أن ما جرى بعد ذلك من تلقى طعون ومخاطبة النيابة الإدارية لطلب كشف تفصيلى بصناديق الانتخاب جعله يعتبر هذه الإجراءات محل شك وأن الراغبين فى الطعن كان يجب أن يتوجهوا إلى المحكمة لا إلى نقيب انتهت ولايته

ويكتسب رأى أحمد مصطفى وزناً داخل هذا الملف لأنه ربط بين تعطيل المجلس وبين ملف يوتين ربطًا مباشرًا ولم يكتف بالاعتراض على الإجراءات الانتخابية فقط إذ قال إن وقف جمعية يوتين يضيع على النقابة فرصة استعادة حصتها فى الشركة وهو ما جعل اتهامه يتجاوز الشكل الإدارى إلى الحديث عن حماية فساد قائم داخل الشركة عبر إبقاء الوضع النقابى معطلًا

وفى السياق نفسه وسع أحمد مصطفى دائرة التساؤل عندما سأل لماذا لم يتحرك النبراوى ضد ما حدث فى انتخابات نقابة القاهرة رغم وجود اعتراضات على اختلاف أعداد الحضور عن أعداد التصويت داخل الصناديق ثم عاد ليسأل لماذا يتركز الاعتراض على الشعب الهندسية فقط وهو سؤال أعاد توجيه الاتهام نحو انتقائية واضحة فى التعامل مع نتائج الانتخابات داخل النقابة

ومن جهة قانونية أوسع يرى الفقيه الدستورى عصام الإسلامبولى فى مرافعاته ومواقفه العامة المتعلقة بالمؤسسات المنتخبة أن أى سلطة تستمر فى مباشرة اختصاصاتها بعد زوال سندها الانتخابى تضع قراراتها تحت شبهة البطلان وتفتح الباب أمام منازعات جديدة وهو ما يعطى دفعة قانونية للاعتراضات التى يثيرها المهندسون بشأن القرارات والإجراءات التى أصدرها النبراوى بعد إعلان النتيجة

وأخيرًا تكشف الوقائع المتتابة منذ إعلان نتيجة انتخابات نقابة المهندسين أن الأزمة لم تعد نزاعًا شخصيًا بين أطراف متنافسة بل صارت ملغًا موثلاً يتداخل فيه استمرار النقيب السابق فى موقعه مع تعطيل اعتماد نتائج الشعب ومع قرارات تخص الإدارة القانونية ثم مع اتهامات مباشرة بحماية الفساد فى شركة يوتين وهو ما يضع النقابة أمام استحقاق عاجل لحسم الشرعية ووقف التعطيل واسترداد مؤسساتها